الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

20–24 آذار/مارس 2022

الجمعية العامة
البند 3

A/144/3-DR
23 آذار/مارس 2022

مشروع إعلان نوسا دوا

الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ

نحن، أعضاء البرلمانات، المجتمعين معاً في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في نوسا دوا، إندونيسيا، نعترف بالحاجة الملحة لمعالجة الأزمة المناخية. يشكل تغير المناخ تهديداً وجودياً للبشرية، وينبغي اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من أسوأ الآثار المترتبة.

فإن هياكلنا الاقتصادية، وأساليب استخدام الطاقة، والأنظمة الغذائية تسبب بعواقب وخيمة في جميع مناطق العالم، بما في ذلك، درجات حرارة أعلى، وزيادة في الظواهر المناخية الشديدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي. لقد سببت الفيضانات، والأعاصير تشرداً سكانياً واسع النطاق في جنوب آسيا. كما دمرت مراراً موجات الجفاف المتكررة في شرق إفريقيا وجنوبها المحاصيل، وسببت بانعدام الأمن الغذائي. ويقلّص ارتفاع مستوى سطح البحر الكتلة اليابسة للدول الصغيرة، والمنخفضة عبر منطقة المحيط الهادئ.

وأظهرت أحدث نتائج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الهدف للحد من الاحتباس الحراري بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، أو حتى درجتين مئويتين، لن يتم التوصل إليه إلا إذا يحصل تخفيضات فورية في انبعاثات غازات

الدفيئة[1]. كما بيّنت أنه يحصل بالفعل ضرر لا يمكن إصلاحه إثر تغير المناخ[2]. يشكل احتراق الوقود الأحفوري، وزيادة تربية الماشية، وإزالة الغابات أسباباً رئيسية لزيادة الانبعاثات. يعتبر تنفيذ اتفاق باريس[3]، المعاهدة الدولية التاريخية الملزمة قانوناً بشأن تغير المناخ، مهماً لضمان أن تجري البلدان التخفيضات السريعة، والكبيرة في انبعاثاتها لكي نتوصل إلى عالم محايد مناخياً بحلول العام 2050.

وبصفتنا برلمانيين، علينا أن نضمن الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمناخ المنصوص عليها في اتفاق باريس، وغيرها من الاتفاقات الدولية، وكذلك، أهداف التنمية المستدامة. بصفتنا ممثلين للشعوب، علينا أن نضمن تلبية احتياجات السكان، لا سيما أولئك الموجودين في الصفوف الأمامية للتصدي لتغير المناخ. نقر بأن التكاليف تترتب للتصدي لتغير المناخ، لكن التكاليف المترتبة إثر عدم اتخاذ أي إجراءات أكبر بكثير.

فالعلم واضح ومفيد: لإبقاء هدف الـ1.5 درجة مئوية في متناول اليد، علينا أن نتوصل إلى صفر انبعاثات من خلال إنتاج كمية أقل من الكربون مقارنة مع الكمية المستخرجة من الغلاف الجوي، بحلول النصف الثاني من هذا القرن. علينا أن نظهر قيادة سياسية قوية في وضع الإطار المطلوب للتوصل إلى صفر انبعاثات.

ولا يزال التمويل المتعلق بالمناخ غير الملائم يمثل عقبة رئيسية أمام العمل المناخي الفعال، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي على وجه السرعة بوعودها لمعالجة فجوة التمويل هذه، أي الوفاء بالتعهد البالغ 100 مليار دولار أمريكي المخصص للتمويل المتعلق بالمناخ بحلول العام 2020 والذي يُفهم عموماً أنه لم يتحقق. يجب تقديم تمويل متعلق بالمناخ إلى البلدان النامية بحيث يكون وافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به، لا سيما من أجل التكيف في ظل النتائج المبينة في تقرير الفريق العامل 2 الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مؤخراً[4]. ومن المهم أن يقابل التمويل للتخفيف من الآثار موارد متساوية للتكيف. يجب أن يعطي توسيع نطاق استثمارات التكيف الأولوية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى المعرضة لمخاطر عالية، بما في ذلك المناطق غير الساحلية أو الجبلية أو المنخفضة. غالباً ما يكون لدى البلدان النامية انبعاثات من غازات الدفيئة منخفضة جداً ومع ذلك هي التي تدفع ثمناً أعلى لتغير المناخ. تتحمل البلدان المتقدمة المسؤولية الحتمية ليس فحسب للحد من انبعاثاتها ولكن أيضاً لضمان توفير الموارد والتقنيات الكافية لمكافحة تغير المناخ للبلدان النامية ذات الانبعاثات المنخفضة.

---

[1] https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr/

[2] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf

[3] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf

[4] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf

وبالتالي، نتعهد باستخدام كل صلاحياتنا المتاحة لنا لضمان وجود القوانين الفعالة، والتمويل الملائم لتعزيز العمل المناخي، بما في ذلك دعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وتعزيز التكيف. علينا أن ندقق استجابة حكوماتنا للأزمة المناخية، ومساءلتها على أعمالها لتنفيذ الاتفاقات، والسياسات المتعلقة بالمناخ الدولية، والوطنية.

وبصفتنا ممثلين للشعوب، نلتزم بتلبية احتياجات ناخيبينا، لا سيما أولئك الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. نعترف بالحاجة إلى إقامة حوارات مفتوحة، وبناءة مع ناخيبينا لمناقشة مسائل المناخ الناشئة. علينا أن نشرك الناس، بمن فيهم الشباب، وفئات المجتمع المدني الذين يمثلونهم، في العمليات البرلمانية الرسمية بما في ذلك جلسات الاستماع، والنظر في تشريعات جديدة متعلقة بالمناخ.

تعزيز العمل على المستوى الوطني للوفاء بالالتزامات العالمية

لدى البرلمانات المسؤولية في ضمان أن القوانين الوطنية المرنة، والطموحة المتعلقة بالمناخ موضع التنفيذ، أي تلك التي تتماشى مع اتفاق باريس، بما فيها المساهمات المحددة وطنياً، وأهداف التنمية المستدامة، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ والتنمية. إن التقدم في العمل المناخي، والتنمية المستدامة مترابط. بالتالي، نتعهد باعتماد وتنفيذ قوانين تعزز بعضها البعض في هذا الخصوص.

ولقد أعربت البلدان حول العالم عن أهمية العمل المناخي الأقوى، إنما أعاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ26 (مؤتمر الأطراف الـ26) التأكيد على أن مستوى الطموح الحالي غير كاف، وأنه لا تبذل جهود كافية للتنفيذ من أجل ترجمة الالتزامات إلى أفعال. بدءاً من الآن، علينا أن نعتمد قوانين وسياسات وطنية مخصصة لسد الفجوة بين الطموح والتنفيذ.

ولزيادة الطموح، علينا أن نلتزم في تكريس هدف صفر انبعاثات في القانون، وتنفيذ إطار قانوني بشأن الانبعاثات. ينبغي أن تتضمن الأطر التشريعية والسياساتية الوطنية بشأن تغير المناخ أهدافاً واضحة، ومحددة زمنياً لتيسير الرقابة، والمساءلة.

تسريع وتيرة الانتقال إلى طاقة نظيفة للتعافي من كوفيد-19 بشكل يراعي البيئة

كان لجائحة كوفيد-19 عواقب صحية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. فبالرغم من هذه التحديات، تقدم فترة التعافي من الجائحة فرصة لإدخال تغييرات أساسية على أنظمة الطاقة غير المستدامة الحالية لدينا. ترد حاجة ماسة لمثل هذه التغييرات إذا أردنا احتواء ارتفاع درجات الحرارة قبل فوات الأوان.

ويجب علينا تسريع وتيرة الانتقال إلى الطاقة النظيفة للتخفيف من تغير المناخ. وهذا يتطلب إعادة تخصيص كبيرة للموارد من مصادر الطاقة شديدة التلوث، مثل الوقود الأحفوري، إلى الطاقة المتجددة. يجب أن تحفز القوانين التي نقدمها بصفتنا برلمانيين الاستثمار المراعي للبيئة وإعطاء الأولوية لمخصصات الموزانة للأنشطة منخفضة الكربون، بما في ذلك كجزء من إجراءات التعافي من كوفيد-19. يجب علينا زيادة الوعي بالفوائد الاقتصادية للانتقال إلى الطاقة النظيفة وقدرتها على توفير الملايين من فرص العمل الجديدة. يجب علينا التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري وزيادة تكاليف السماح بالانبعاثات. إن أزمة الطاقة الحالية، التي نشهد فيها ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، تجعل قضية الانتقال إلى الطاقة المتجددة أكثر إلحاحاً. كجزء من هذه العملية، قد نود استكشاف استخدام الطاقة النووية كمصدر نظيف للطاقة.

وعلينا أن نضاهي ما نبذله من جهود لتوسيع نطاق الاستثمارات في الطاقة المتجددة مع التزام مماثل لزيادة الوصول العالمي إلى الطاقة ميسورة التكلفة، والنظيفة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى وصول الفئات الأكثر فقراً في المجتمع إليها. ينبغي أن يكون الانتقال في مجال الطاقة منصفاً وشاملاً، وألا يكون لديه آثار متفاوتة على البلدان النامية، أو على الفئات الأكثر ضعفاً، وغير الممثلة تمثيلاً كافياً. علينا أن نأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية المحتملة التي قد يشكلها الانتقال إلى طاقة نظيفة لأكثر الناس ضعفاً، ودعم توفير فرص عمل بديلة للناس الذين يعملون في مجال الوقود الأحفوري. يتطلب الاقتصاد المراعي للبيئة أيضاً اقتصاداً عادلاً.

نحو عمل مناخي شامل

لا يؤثر تغير المناخ على الجميع بشكل بالتساوي. إن أعضاء المجتمع المهمشين، وغير الممثلين تمثيلاً كافياً، بمن فيهم النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأقليات، والأشخاص المعوقين يتأثرون بشكل متفاوت إثر تغير المناخ كنتيجة للوصول غير العادل إلى الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية، والسياسية. تفاقم الأزمة المناخية أوجه انعدام المساواة القائمة.

يمكن لتغير المناخ تعزيز المعايير الجندرية الضارة، وديناميات السلطة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على النساء، والفتيات، وبالتالي، يؤدي ذلك إلى زيادة خطر انعدام الأمن الغذائي لديهن، والعنف القائم على الجندر.

وينبغي أن نلبي احتياجات السكان الأكثر عرضة للخطر عبر عمل مناخي إيجابي. وبالتالي، نتعهد باتخاذ إطار قانوني بشأن تغير المناخ من خلال منظور شامل اجتماعياً، ويراعي مصالح الفقراء، ويراعي الاعتبارات الجندرية، كي يكون بالفعل شاملاً، وفعالاً، ومستداماً. تشير الأبحاث إلى أن زيادة تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية يفضي البلدان إلى اعتماد سياسات متعلقة بالمناخ أكثر صرامة[5]. بالرغم من ذلك، ترد حالياً قلة عدد من النساء في الحيّز السياساتي الوطني، والعالمي. نلتزم بزيادة مشاركة النساء في السياسة، لمصلحة كل من المساواة الجندرية، والعمل المناخي الشامل.

وعلينا أن نعتمد حلول مناخية شاملة تحدّ بشكل متزامن من تعرّض الفئات المهمشة، وغير الممثلة تمثيلاً كافياً إلى تغير المناخ، مع تمكينهم ليصبحوا قادة للمناخ. في العديد من أرجاء العالم، يقود الشباب حركة المناخ، وعلينا أن نعزز الحوار ما بين الأجيال لضمان أن تتم تلبية المطالب المبررة للشباب من أجل كوكب سليم.

وتؤثّر أزمة المناخ على حقوق الإنسان. يجبر تغيّر المناخ الناس على إنهاء حياتهم السابقة والانتقال، لا سيما أولئك الذين يعيشون في حالات النزاع التي تؤدي إلى شح في الموارد. على هذا النحو، تتزايد المخاوف بشأن التشرد الناتج عن المناخ والهجرة المناخية. في العام 2020، كان هناك ما يقدّر بنحو 7 ملايين نازح داخلي بسبب الكوارث، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغيّر المناخ، وعلى الأخص في آسيا والمحيط الهادئ وجنوب الصحراء الإفريقية والأمريكيتين[6]. ويجب احترام حقوق الأشخاص المشردين بسبب تغير المناخ. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اتّخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً تاريخياً يعترف لأول مرة بأن تهيئة بيئة نظيفة وصحية ومستدامة هو حق من حقوق الإنسان[7]. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الشباب والأجيال المقبلة بالحق نفسه في كوكب سليم مثل الأجيال التي سبقتهم، ومع ذلك، يتعرض هذا الحق للانتهاك الفادح. ولتعزيز العدالة البيئية والعدالة بين الأجيال، نتعهد بمراعاة هذه القضايا، وإبرازها في قوانيننا الوطنية، وضمان المساءلة عند انتهاك هذه الحقوق.

[5] https://yaleclimateconnections.org/2019/09/countries-with-more-female-politicians-pass-more-ambitious-climate-policies-study-suggests/

[6] https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2021/

[7] https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/289/50/PDF/G2128950.pdf?OpenElement

تعزيز برلمانات أكثر مراعاة للبيئة

للمزيد من التشجيع على الاستدامة، يجب أن نعمل على الحد من آثارنا الكربونية على المستوى المؤسسي. ويجب أن نقدّم القدوة ونخفّض انبعاثات برلماناتنا، بما في ذلك من خلال التغييرات في استخدام الطاقة وممارسات الشراء، من خلال بناء الاستدامة والاستخدام الأمثل للأدوات والتكنولوجيا الرقمية. ومن خلال جعل عملياتنا وممارساتنا كمؤسسات أكثر مراعاة للبيئة، سنثبّت التزامنا بالعمل المناخي. لزيادة تعزيز الوعي بشأن المناخ، يمكن للبرلمانات تنفيذ تدريب حول المناخ للبرلمانيين والموظفين، وإجراء تبادلات معرفية منتظمة مع الخبراء بشأن تغير المناخ.

تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي للتوصل إلى حلول مناخية مشتركة

لا يعرف تغير المناخ حدوداً ولا تحترم آثاره الحدود الوطنية. لذلك، إن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية، لا سيما للتصدي للمخاطر المناخية العابرة للحدود. نظراً لأهمية التعاون البرلماني الدولي الإقليمي والعالمي القوي، سنواصل مناقشة التحديات المشتركة، وتعزيز الابتكار وبناء الشراكات من أجل معالجة أزمة المناخ بشكل مشترك.

ويعتبر السلام والأمن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية أمرين أساسيين للتصدي الفعال لتغير المناخ. للنزاع والحرب عواقب بيئية سلبية عميقة وتحوّل الموارد الحيوية عن جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. أدت التطورات الجيوسياسية الأخيرة أيضاً إلى زيادة مخاطر الحوادث النووية، عن طريق التصميم أو سوء التقدير، مع احتمال حدوث آثار كارثية على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. كما لوحظ في قرارنا[8] الذي تم اعتماده في جنيف في العام 2014، أنه علينا بالتالي أن نجعل إلغاء الأسلحة النووية أولوية.

ونحن ندرك قيمة عقد اجتماعات برلمانية في مؤتمرات الأمم المتحدة السنوية لتغير المناخ لتضخيم الصوت البرلماني في مفاوضات تغير المناخ العالمية. توفر هذه الاجتماعات فرصة رئيسية للتفكير في التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق باريس وتحديد سبل زيادة العمل البرلماني من أجل المناخ. في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ27 (مؤتمر الأطراف الـ27) الذي ستستضيفه جمهورية مصر العربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نؤكد مجدداً على أهمية تقديم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ26 (مؤتمر الأطراف الـ26) وندعو الأطراف إلى تسريع تنفيذ مساهماتهم

[8] http://archive.ipu.org/conf-e/130/Res-1.htm

المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس ومواصلة مراجعة وتحديث المساهمات المحددة وطنياً، وكذلك العمل على تحديد هدف تمويل المناخ لما بعد العام 2025.

ولزيادة تسريع وتيرة العمل المناخي، سنعمل جاهدين على تعزيز الشراكات مع المنظمات والمنتديات الدولية الرئيسية العاملة في مجال تغير المناخ، بما في ذلك منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، والمركز العالمي للتكيف، والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ونحن ندرك أيضاً أهمية عقد البرلمانات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي لتبادل الرؤى المحددة حول التحديات محددة بالسياق والممارسات البرلمانية الجيدة بشأن تغير المناخ. تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026،[9] التي تعطي الأولوية للعمل المناخي، نحث الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة الجمع بين البرلمانات لتعزيز المعرفة المناخية وبناء القدرات البرلمانية للتشريع والإشراف على استجابة حكوماتها لتغير المناخ. ينبغي على البرلمانات زيادة مشاركتها في عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال مساءلة بعضها البعض والسعي لتقليص انبعاثات الكربون من خلال زيادة استخدام التكنولوجيا الافتراضية للتبادلات البرلمانية. كما نشجع الاتحاد البرلماني الدولي على وضع سياسات مناخية قوية لأنشطتها.

وتحتاج البرلمانات أيضاً إلى بناء علاقة أقوى مع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات العابرة للحدود الوطنية. من الضروري تقييم مسؤولية القطاع الخاص للآثار البيئية السلبية الناتجة عن ممارسات الشركات العالمية. ينبغي علينا أيضاً دعم المزيد من الابتكارات من قبل القطاع الخاص لإيجاد حلول جديدة للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليل الانبعاثات، بما في ذلك من خلال التقنيات الجديدة.

وبصفتنا أعضاء في البرلمانات، نتفق بشدة وبشكل رسمي على أنه من خلال التعاون الدولي بشأن تغير المناخ فحسب يمكننا التصدي للمخاطر المتزايدة، وبناء التضامن، وإيجاد حلول وإمكانيات ملموسة دائمة من أجل عالم أكثر استدامة للأجيال القادمة.

[9] https://www.ipu.org/file/13678/download

144th IPU Assembly

Nusa Dua, Indonesia
20-24 March 2022

Assembly
Item 3

A/144/3-DR
23 March 2022

Draft Nusa Dua Declaration

Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change

We, Members of Parliament, gathered together at the 144th IPU Assembly in Nusa Dua, Indonesia, recognize the urgent need to address the climate crisis. Climate change poses an existential threat to humankind and immediate action must be taken to minimize its worst impacts.

Our current economic structures, energy use practices and food systems are causing devastating consequences in all regions of the world, including hotter temperatures, an increase in extreme weather events, sea level rise and the loss of biodiversity. Flooding and cyclones have caused large-scale population displacement in South Asia. Recurrent droughts in East and Southern Africa have repeatedly destroyed crops and caused widespread food insecurity. Rising sea levels are reducing the land mass of small, low-lying nations across the Pacific.

The recent findings of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) show that the goal of limiting global warming to 1.5 degrees Celsius, or even 2 degrees Celsius, will be unreachable unless there are immediate reductions in greenhouse gas emissions,[1] and that irreversible damage from climate change is already occurring.[2] The burning of fossil fuels, increased livestock farming and deforestation are all major causes of rising emissions. Implementation of the Paris Agreement,[3] the landmark legally binding international climate change treaty, is critical for ensuring that countries make rapid and deep cuts in their emissions so that we reach a climate neutral world by 2050.

As parliamentarians, we must ensure that the climate commitments outlined in the Paris Agreement and other international agreements, as well as the Sustainable Development Goals, are met. As representatives of the people, we must ensure that the needs of our populations, particularly those on the front lines of climate change, are addressed. We acknowledge that there are costs to addressing climate change, but the costs of inaction are far greater.

The science is clear and instructive: to keep the 1.5 degrees target within reach, we must achieve net zero emissions by producing less carbon than the amount we take out of the atmosphere, by the second half of this century. We must demonstrate strong political leadership in setting the framework required for net zero emissions.

[1] https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr/
[2] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf
[3] https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf

Inadequate climate finance remains a major obstacle to effective climate action, particularly for developing countries. Developed countries should urgently fulfil their promises to address this funding gap, namely the US $100 billion pledge for climate finance by 2020 that is generally understood to have been missed. Ample, sustainable and predictable climate finance, particularly for adaptation, needs to be provided to developing countries in light of the findings outlined in the recently released IPCC Working Group 2 report.[4] It is essential that funding for mitigation is matched by equal resources for adaptation. The scaling-up of adaptation investments should prioritize least developed countries, small island developing states, and other high-risk countries including those that are landlocked, mountainous or low-lying. Developing countries often have very low greenhouse gas emissions yet pay a higher price for climate change. Developed countries have the imperative responsibility not only to reduce their own emissions but also to ensure that sufficient resources and technologies to combat climate change are made available to developing countries with low emissions.

We therefore pledge to use all powers at our disposal to ensure that there are effective laws and appropriate budgets to bolster climate action, including supporting the transition to clean energy and strengthening adaptation. We must also scrutinize our governments' response to the climate crisis, and hold them accountable over their actions to implement international and national climate change agreements and policies.

As representatives of the people, we commit to meeting the needs of our constituents, particularly those most at risk from climate change impacts. We recognize the need to hold open, constructive dialogues with our constituents to discuss emerging climate issues. We must also engage the public, including youth and the civil society groups that represent them, in formal parliamentary processes including hearings and examination of new climate legislation.

Strengthening national-level action to meet global commitments

Parliaments have a responsibility to ensure that robust and ambitious national laws on climate change are put in place that are directly aligned with the Paris Agreement, including its Nationally Determined Contributions, the Sustainable Development Goals, and national climate and development policies and strategies. Progress on climate action and sustainable development is interdependent. We therefore pledge to adopt and implement laws that are mutually reinforcing in those respects.

Countries around the globe have expressed the importance of stronger climate action, yet the recent 26th United Nations Climate Change Conference (COP26) reaffirmed that the current level of ambition is insufficient, and that not enough is being done on implementation in order to translate commitments into action. From now on, we must adopt national laws and policies designed to close the gap between ambition and implementation.

To increase ambition, we commit to enshrining a net zero emissions target in law and to implementing a legal framework on emissions. National legislative and policy frameworks on climate change must include clear, time-bound targets to facilitate oversight and accountability.

Accelerating a clean energy transition for a green COVID-19 recovery

The COVID-19 pandemic has had far-reaching health, social and economic consequences. Despite these challenges, the pandemic recovery period presents an opportunity to introduce fundamental changes to our current unsustainable energy systems. Such changes are desperately needed if we want to contain rising temperatures before it is too late.

We must accelerate the clean energy transition to mitigate climate change. This requires a major reallocation of resources from highly polluting energy sources, such as fossil fuels, to renewable energy. The laws we introduce as parliamentarians must incentivize green investment and prioritize budget allocations for low-carbon activities, including as part of COVID-19 recovery packages. We must raise awareness of the economic benefits of a clean energy transition and its potential to create millions of new jobs. We should phase out fossil fuel subsidies and increase the costs for allowing emissions. The current energy crisis, in which we are witnessing the soaring prices of fossil fuels, makes the case for transitioning to renewable energy even more urgent. As part of the process, we may wish to explore the use of nuclear energy as a clean source of energy.

[4] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf

We must match our efforts to scale up renewable energy investments with an equal commitment to increase universal access to affordable and clean energy, with particular attention being paid to access for the poorest groups in society. The energy transition should be just and inclusive and not have disproportionate impacts on developing countries, nor on marginalized or underrepresented groups. We must consider the potential economic implications of a clean energy transition for the most vulnerable and support the creation of alternative employment opportunities for people who have been employed in the fossil fuels industry. A green economy also needs to be a fair economy.

Towards inclusive climate action

Climate change does not affect everyone equally. Marginalized and underrepresented members of society, including women, youth, indigenous people, minorities and people with disabilities, are disproportionally impacted by climate change as a result of unequal access to socio-economic and political rights. The climate crisis is exacerbating existing inequalities. Climate change can reinforce harmful gender norms and power dynamics that adversely impact women and girls, thereby heightening their risk of food insecurity and gender-based violence.

We must respond to the needs of the most at-risk members of the population through positive climate action. We therefore pledge to approach the legal framework on climate action through a socially inclusive, pro-poor and gender-responsive lens so that it may be truly comprehensive, effective and sustainable. Research indicates that greater representation of women in national parliaments leads countries to adopt more stringent climate change policies.[5] However, there is currently a lack of women in national and global policy spaces. We are committed to increasing women's political participation in the interests of both gender equality and inclusive climate action.

We should also adopt inclusive climate solutions that simultaneously reduce the exposure of marginalized and underrepresented groups to climate change, while also empowering them to become climate leaders themselves. In many parts of the world, youth are already leading the climate movement and we must strengthen intergenerational dialogue to ensure that the justifiable demands of youth for a healthy planet are met.

The climate crisis is affecting human rights. Climate change is forcing people to uproot their lives and move, particularly those living in resource-scarce conflict situations. As such, concerns over climate displacement and climate migration are growing. As of 2020, there were an estimated 7 million internally displaced people due to disasters, including those caused by climate change, most notably in Asia and the Pacific, Sub-Saharan Africa and the Americas.[6] The rights of persons displaced due to climate change must be respected. In October 2021, the United Nations Human Rights Council adopted a landmark resolution that recognizes for the first time that having a clean, healthy and sustainable environment is a human right.[7] Additionally, young people and future generations have the same right to a healthy planet as generations before them, and yet this right is being grossly violated. To promote environmental and intergenerational justice, we pledge to take account of these issues, reflect them in our national laws and guarantee accountability when such rights are violated.

Promoting greener parliaments

To further encourage sustainability, we must work to reduce our own carbon footprints at an institutional level. We must lead by example and reduce the emissions of our own parliaments, including through changes to energy usage and procurement practices, by building sustainability, and optimized use of digital tools and technology. By greening our operations and practices as institutions, we will further demonstrate our commitment to climate action. To further boost climate awareness, parliaments can implement climate training for parliamentarians and staff, and hold regular knowledge exchanges with experts on climate change.

[5] https://yaleclimateconnections.org/2019/09/countries-with-more-female-politicians-pass-more-ambitious-climate-policies-study-suggests/
[6] https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2021/
[7] https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/289/50/PDF/G2128950.pdf?OpenElement

Enhancing regional and global cooperation for joint climate solutions

Climate change knows no boundaries and its impacts do not respect national borders. International cooperation is therefore crucial, particularly for addressing transboundary climate risks. In view of the importance of strong regional and global inter-parliamentary cooperation, we will continue to discuss shared challenges, foster innovation and build partnerships for jointly tackling the climate crisis.

National, regional and global peace and security are paramount for effectively addressing climate change. Conflict and war have profound negative environmental consequences and divert vital resources from climate change mitigation and adaptation efforts. Recent geopolitical developments have also heightened the risk of nuclear incidents, by design or miscalculation, with potential catastrophic impacts on ecosystems and biodiversity. As noted in our own Resolution[8] adopted in Geneva in 2014, we must therefore make the abolition of nuclear weapons a priority.

We recognize the value of convening parliamentary meetings at the annual United Nations Climate Change Conferences to amplify the parliamentary voice in global climate change negotiations. These meetings provide a key opportunity to reflect on progress made in implementing the Paris Agreement and to identify ways to further scale up parliamentary action for the climate. In the lead up to the 27th United Nations Climate Change Conference (COP27) that will be hosted by the Arab Republic of Egypt in November 2022, we reiterate the importance of delivering on the outcomes of COP26 and call upon parties to expedite implementation of their nationally determined contributions (NDCs) under the Paris Agreement and to further revise and update their NDCs, as well as to work towards the setting of a post-2025 climate finance goal.

To further accelerate climate action, we will also strive to strengthen partnerships with key international organizations and forums working on climate change, including the Climate Vulnerable Forum, the Global Center on Adaptation, the Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change and the United Nations Environment Programme.

We also recognize the importance of convening parliaments regionally and sub-regionally to exchange specific insights on context-specific challenges, and good parliamentary practices on climate change. In line with the IPU Strategy for 2022-2026,[9] which prioritizes climate action, we urge the IPU to continue bringing parliaments together to advance climate knowledge and build parliamentary capacity to legislate and oversee their governments' response to climate change. Parliaments should maximize their participation in the IPU's work by being accountable to one another and by striving to minimize their carbon footprint through increased use of virtual technology for parliamentary exchanges. We also encourage the IPU to develop a robust climate policy for its own activities.

Parliaments also need to build a stronger relationship with the private sector, including with transnational corporations. It is essential to assess the responsibility of the private sector for the negative environmental impacts resulting from corporations' global practices. We must also support further innovation by the private sector to find novel solutions to mitigate global warming and reduce emissions, including through new technologies.

As Members of Parliament, we strongly and solemnly agree that it is only through international cooperation on climate change that we can address increasing risks, build solidarity and find lasting concrete solutions and possibilities for a more sustainable world for future generations.

---

[8] http://archive.ipu.org/conf-e/130/Res-1.htm

[9] https://www.ipu.org/file/13678/download